مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

ترامب يستعد لخطوة جديدة ضد اللاجئين الفلسطينيين

طلب المشرعون الجمهوريون في الكونغرس من إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، رفع السرية عن تقرير لوزارة الخارجية يعود إلى عام 2012؛ يميز بين اللاجئين الفلسطينيين المولودين في فلسطين المحتلة قبل عام 1948 وذريتهم، وصياغة الرسالة وتوقيتها تشير إلى أن هناك تنسيقات مسبقة بين الجمهوريين وترامب لاتخاذ خطوة جديدة ضد الشعب الفلسطيني، وعلى سبيل المثال أشارت الرسالة إلى الفلسطينيين بالقول "ما يسمى بالسكان الفلسطينيين".

وأكد مراقبون أن الرسالة تشير إلى حكم مسبق لصالح كيان الاحتلال في قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة لكي لا تكون القضية على طاولة المفاوضات في المستقبل.

وقال المشرعون بوقاحة إن قضية ما يسمى بحق العودة لحوالي 5.3 مليون فلسطيني كجزء من أي صفقة سلام هي مطلب غير واقعي، وشكك أعضاء الكونغرس ، بدون تقديم أدلة، بشأن عدد اللاجئين.

ولاحظ محللون أمريكيون أن قرار إدارة ترامب في اللحظة الأخيرة لرفع السرية عن التقرير قبل استلام الرئيس المنتخب جو بايدن السلطة هو امتداد لخطوات أخرى اتخذتها إدارة ترامب لتحديد قضايا الوضع الدائم لصالح كيان الاحتلال.

وقد اتخذت إدارة ترامب بالفعل الكثير من القرارات في محاولة إلغاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث قطعت وزارة الخارجية في 2018 التمويل الأمريكي عن الأونروا.

ومن خلال رفع السرية عن تقرير وزارة الخارجية حول اللاجئين الفلسطينيين، فإن إدارة ترامب تسعى إلى إعادة تعريف السياسة الأمريكية علناً بشأن هوية اللاجئ .

آفي شلايم: على بايدن التحرر من تدخل إسرائيل بسياسات بلاده

قال الأستاذ الفخري للعلاقات الدولية بجامعة أكسفورد، آفي شلايم، إن على الرئيس الأمريكي المنتخب، جو بايدن، تحرير السياسة الخارجية الأمريكية من التدخلات الإسرائيلية، والتحلي بالشجاعة.

وقال مؤلف كتاب "الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي"، في مقاله المنشور في "فورين بوليسي" إن على بادين وقف التدخل الإسرائيلي، وتدخل أعوان إسرائيل في الولايات المتحدة، ووضع شرط للمساعدة الأمريكية بأن تكون مقرونة بالعمل بالنصائح الأمريكية، وألّا يكرر أخطاء الماضي.

ولفت إلى أن الإدارة الجديدة ينبغي لها ألّا تتراجع عن تركة ترامب السامة وتعود إلى عملية سلام أوسلو، التي وصلت إلى طريق مسدود، بل يجب عليها أن تضغط على إسرائيل حتى تقبل بالمبادرة العربية للسلام.

وتابع بأنه "منذ 1967 والولايات المتحدة تخص نفسها باحتكار الدبلوماسية المحيطة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مهشمة بذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية والكريملين. لكنها أخفقت في النهاية".

وأكد أن سبب فشل الولايات المتحدة هو "لأنها لم تكن قادرة أو لم تكن مستعدة لأن تستخدم نفوذها الهائل لدفع إسرائيل باتجاه الاتفاق على الوضع النهائي. فإسرائيل هي أصعب زبون لدى الولايات المتحدة؛ لأنها ليست مجرد مسألة علاقات خارجية، وإنما أيضا قضية تتعلق بالشأن السياسي المحلي".

الصين تدعو إلى استئناف محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين

دعا مبعوث صيني، إلى استئناف محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ وقال نائب مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة قنغ شوانغ،إنه يتعين على الفلسطينيين والإسرائيليين،الالتزام بالخيارالاستراتيجي لمحادثات السلام وإعادة إطلاق حوار على قدم المساواة دون تأخير؛وشدد في اجتماع لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط على أن الصين ترحب بمبادرة الرئيس عباس لعقد مؤتمر دولي للسلام في أوائل العام المقبل.

وأكد المبعوث الصيني ضرورة أن يظل اللاعبون الدوليون محايدين وموضوعيين، وأن يعملوا بحسن نية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، موضحا أن أي حل للقضية الفلسطينية يجب أن يستجيب لأصوات دول المنطقة،ولا سيما الفلسطينيين،وأن يراعي شواغل جميع الأطراف، ولا يجب أن يفرض على أي طرف؛ وشدد على ضرورة احترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين، تلك القرارات التي تمثل الحكمة والعمل المضني للأجيال؛وقال: إن الصين

تلاحظ بقلق استمرار التوسع الكبير في الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدعو كافة الأطراف المعنية إلى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، وتسوية الترسيم النهائي للحدود الفلسطينية–الإسرائيلية من خلال المفاوضات السلمية، والامتناع عن الإجراءات أحادية الجانب التي قد تفاقم التوترات، والتخلي عن خطط الضم ووقف الاستيطان.

وأشار إلى أن الأشهر القليلة الماضية شهدت زيادة في عمليات هدم منازل الفلسطينيين وأعمال العنف ضد المدنيين، داعيا إلى رفع الحصار عن غزة فورا، ووقف هدم منازل الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم، ومنع أعمال العنف ضد المدنيين.

وقال:إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يضع على رأس جدول أعماله الآثار الاقتصادية والإنسانية لكوفيد–19 على الفلسطينيين، مضيفا أن الصين تشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لتحسين الوضع الإنساني.

وأكد أن الصين مستعدة لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي بجهد دؤوب باتجاه التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية في وقت مبكر.

الاستعدادات لعقد اجتماع للمجلس المركزي دون اجماع

أفاد المتحدث باسم حركة حماس، حازم قاسم، بأن عقد اجتماع للمجلس المركزي لمنظمة التحرير دون إجماع، "تلاعب واضح في المؤسسات".

وأضاف بأن فتح اتخذت قراراً انقلبت فيه على مخرجات اجتماع "الأمناء العامون" بعودة التنسيق الأمني، مشيراً إلى أن "عقد المركزي دون إجماع مرفوض ومدان ويجب أن يتوقف محمود عباس عن هذا السلوك"، وفق تعبيره.

وقال: "واضح أن أبو مازن يواصل سياسة الإقصاء في التعامل مع الشأن الداخلي الفلسطيني، مشيراً إلى أن هذه المؤسسات لا يمكن أن تمثل شعبنا الفلسطيني، ما لم تكن مُشكلة بالتوافق الوطني و"أبو مازن يريد تجديد شرعيته وهذا الأمر مرفوض لأنه يعمق الانقسام"، كما قال.

وأضاف قاسم: بأن السلطة تمارس التضليل السياسي بدعوتها للفصائل بإلتزام مخرجات الأمناء العامون و أول من عطل مخرجات لقاء الأمناء هي السلطة الفلسطينية بعودتها للتنسيق الأمني.

وقال المتحدث باسم حركة حماس: "يريد أبو مازن مواصلة مسار التسوية الذي هو أصل الانقسام الفلسطيني، وهذا المسار يتطلب من عباس تفرده بالقرار ما ينتج عنه تعطيل لمسار المصالحة".

وتابع: بأن هناك تكثيف للاعتقال السياسي في الضفة الغربية وهذا المسار لا يوصل لمصالحة فلسطينية، ويجب أن يتم تطبيق ما تم التوافق عليه وطنياً ولدينا مخرجات اتفقت عليها الفصائل يجب أن تُطبق ويجب أن نذهب لإعادة بناء حقيقي للمؤسسات.

وشدد على أنه يجب إجراء انتخابات شاملة متزامنة، و"ندعو السلطة لأن تعود لحالة الإجماع الوطني وتنفيذ مخرجات لقاء الأمناء العامون والدعوة لعقد اجتماع موحد والتراجع عن خطيئتها المتمثلة بعودة العلاقات والتنسيق الأمني مع الاحتلال.

وقال قاسم: إن حماس تواصل خطها في إتمام المصالحة الحقيقية وهو قرار استراتيجي عندها ومن عطل آخر مسار للمصالحة هو قرار السلطة الأخير بعودة التنسيق الأمني.

وأقرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحريرفي اجتماعها الاخير،تشكيل لجنة تحضيرية من أعضائها ؛ للتحضير لعقد اجتماع للمجلس المركزي، ودراسة الوقت المناسب لانعقاده، بأسرع وقت ممكن ؛ جاء ذلك، خلال عقدها اجتماعاً برئاسة الرئيس محمود عباس، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، مؤكدة ضرورة الالتزام الكامل من قبل الفصائل كافة، بما أقره اجتماع الأمناء العامين بتاريخ (3/9/2020)،وجرى التأكيد عليه في لقاء اسطنبول، بإجراء الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، بالتتابع.

حل الكنيست والتوجه لانتخابات مبكرة

بعد مناقشات مطولة شارك فيها أكثر من خمسين متحدثًا من نواب الكنيست، وبعد ملخص لهذه النقاشات وتصويت بالاسم،رفضت الكنيست بكامل هيئتها مشروع قانون أساس: يقضي بتأجيل الموعد الأخيرللمصادقة على الميزانية العامة

وقد عارض مشروع القانون 49 نائبا مقابل 47 نائبا. وكان من تقدم بمشروع القانون هو الائتلاف الحكومي الذي أراد بذلك تفادي تفكيك الكنيست وبالتالي تفكيك الحكومة والتوجه الى انتخابات عامة،

إذ ان القانون في إسرائيل ينص على ذلك في حال لم تتم المصادقة على ميزانية الدولة في المهلة المحددة في القانون،

وفي هذه الحالة ستتحول الحكومة الحالية الى حكومة انتقالية تدير عملية الانتخابات العامة التي يتوجب ان تجرى بعد 90 يوما من الآن حسب القانون مما يعني 23.3.2021.

تجدر الإشارة الى ان عدم الالتزام بالموعد الاخيري للمصادقة على الميزانية العامة يعني تفكيك البرلمان وبالتالي الحكومة المنبثقة عنه والتوجه الى انتخابات عامة جديدة.

وكان الموعد النهائي للمصادقة على الميزانية العامة وفقا للقانون ينتهي بتاريخ 25.8.2020، غير ان الكنيست أدرجت تعديلا على القانون وارجأت الموعد النهائي لغاية 23.12.2020، ورغم ذلك حالت التجاذبات بين أطراف الائتلاف الحكومي دون إعداد الميزانية العامة للمصادقة عليها لأن الأطراف تربط الموافقة على الميزانية العامة بشروط أخرى لا علاقة لها بالميزانية، مما جعل من تمرير قانون الموازنة رهن الخلافات السياسية وبالتالي اخفاق الجميع في التفاهم حوله وتمريره.

أظهرت نتائج الاستطلاع الأسبوعي الذي تجريه صحيفة معاريف، تراجع قوة حزب الليكود الانتخابية، وحصوله على 26 مقعدا في الانتخابات القادمة؛حيث يحصل الليكود على 26 مقعدا،مقابل21 لحزب تكفا حدشاه (الأمل الجديد) بزعامة جدعون ساعر.

ويحصل يش عتيد 15 مقعدا، يمينا 14 مقعدا، القائمة العربية 11 مقعدا،شاس 8 مقاعد يسرائيل بيتنا 7 مقاعد، يهدوت هتوراة 7 مقاعد، ميرتس 7 مقاعد،كحول لفان 4 مقاعد

وحول الشخصية الأنسب لرئاسة الوزراء، صوت 33% من الجمهور لنتنياهو، مقابل 17% لجدعون ساعر، و10% لنفتالي بيني، و9% ليائير لبيد، و4% لبيني غانتس.

الوفد الأمني المصري يزور غزة

أفادت صحيفة "العربي الجديد"، أن الوفد الأمني المصري بقيادة مسؤول ملف فلسطين في جهاز المخابرات العامة اللواء أحمد عبد الخالق، سيجري محادثات مع قيادة حركة "حماس"؛ ونقلت

الصحيفة عن مصادر مصرية خاصة، أن "زيارة الوفد إلى غزة تأتي ضمن جولة سيقوم بها الوفد بين القطاع ورام الله، والأراضي المحتلة، لبحث مجموعة من الملفات، التي وصفتها المصادر، بـ"الملحّة".

وأشارت المصادر إلى أن الهدف الأساسي من زيارة الوفد لقطاع غزة هو الحفاظ على حالة الهدوء،ومراجعة إجراءات المناورة العسكرية التي من المقرر أن تنفذها فصائل المقاومة تحت اسم "الركن الشديد"؛ وأوضحت أن الوفد المصري سيبحث مع قيادة "حماس" وممثلين للفصائل ضرورة الحفاظ على حالة الهدوء في القطاع الذي يمر بأزمة صحية مستعصية. لافتة إلى أن "القاهرة تدرك تماماً أن تلك المناورة تأتي في إطار الضغط على كافة الأطراف الفاعلة للتدخل، لتقديم يد العون إلى غزة لما تمر به بسبب جائحة كورونا.

وعلى صعيد المصالحة الفلسطينية،أكدت المصادرأن مصر وجهت الدعوة لقيادتي "حماس" و"فتح" للقاء مجدداً في القاهرة.

وكشفت فشل اللقاء السابق بينهما، نتيجة التباين في وجهات النظر، بسبب إعادة السلطة الفلسطينية التنسيق الأمني والمدني مع الاحتلال، وكذلك التباين بشأن الانتخابات، إذ تمسكت "حماس" بإجراء كافة الاستحقاقات الانتخابية بالتزامن، في حين تمسكت "فتح" والسلطة الفلسطينية بإجرائها بالتوالي.

كما كشفت المصادر عن تعطّل ملف صفقة تبادل الأسرى مجدداً، بعدما توقف العرض الإسرائيلي على حزمة دعم طبية واقتصادية، مقابل إطلاق سراح أسرى الاحتلال، فيما ترفض "حماس" بشكل قاطع ربط الدعم الطبي للقطاع بالصفقة.

وأوضحت المصادر أن الجانب المصري سيحمل المخاوف والمحاذير الإسرائيلية، التي ستتم مناقشتها في الاجتماع المرتقب بين الطرفين،إلى قيادة الفصائل في قطاع غزة، قبل الشروع في تنفيذ المناورة المرتقبة.

وكشفت المصادر أن هناك حالة وصفها بالفريدة من نوعها في الملف الفلسطيني،إذ تسيطر على العلاقات المصرية الإسرائيلية حالة من عدم التواؤم والتوافق أخيراً من جهة، بخلاف حالة الفتور في العلاقات بين مصر و"حماس" من جهة أخرى.

وهناك تحركات من القاهرة على صعيد عدد من الملفات لترسيخ سيطرتها عليها، وإعادة زمام الأمور إلى يديها مجدداً فيما يتعلق بهذه الملفات، والتي يأتي على رأسها التحركات في منطقة البحر الأحمر، والقضية الفلسطينية، والعلاقات العربية.

وأشارت إلى أن الوفد الأمني المصري نقل رسائل من جانب القاهرة للمسؤولين في حكومة الاحتلال، بشأن طبيعة الدور المصري في المنطقة، وأن القاهرة، وإن كانت تراعي التنسيق ومصالح الحلفاء والأصدقاء، إلا أنها لن تتوانى في تنفيذ أدوار تراعي مصلحتها في المقام الأول، وإن كان ذلك يتعارض مع مصالح بعض الأصدقاء، على حد تعبير المصادر.

ومن المتوقع أن تُجري الأجنحة العسكرية لفصائل المقاومة والمنضوية تحت غرفة العمليات المشتركة، مناورة عسكرية كبيرة في مختلف أنحاء قطاع غزة، تستمر لنحو 12 ساعة متواصلة، تصاحبها إجراءات أمنية من قبل الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية خلال المناورة، التي ستشارك فيها عدة أجنحة عسكرية، منها "كتائب القسام"

وستعقد الأجنحة العسكرية مؤتمراً صحافياً لمتابعة المناورة،التي تأتي في ذكرى الحرب الأولى على غزة نهاية عام 2008؛ وخلال المناورة، التي سميت بـ"الركن الشديد"،سيتم إطلاق صواريخ تجريبية من قبل المقاومة باتجاه سواحل بحرغزة، فيما يرى مراقبون أن هذه المناورة تحمل رسائل للاحتلال في ظل زيادة الضغط والخنق اللذين يتعرض لهما سكان القطاع.

وأخلت السلطات المصرية قنصليتها في حي الرمال وسط مدينة غزة، وقامت بنقل محتوياته في شاحنات عبر معبر رفح البري، من جهتها، أكّدت الخارجية المصرية على أنّ وضع ممثلية بلاده في غزة لم يطرأ عليه أي تغيير، وما حدث هو أن وفداً ذهب للمقر لتفقد المتعلقات والأثاث الموجودة منذ فترة، وتم نقل حزء منه ؛ وأضافت أنّ المقر مغلق فعلياً منذ أحداث غزة قبل 14 عاماً، ولا يوجد تمثيل

دبلوماسي مصري في غزة منذ هذا التوقيت؛ وذكرت مصادر فلسطينية، أن القاهرة ستكتفي باعتماد سفارتها في مدينة رام الله كسفارة ومقر قنصلي لمصر في فلسطين.

الاستيطان

وأعلن جيش الاحتلال، أنه قرر تعزيز قوات الفرقة العسكرية في الضفة الغربية، وذلك في أعقاب تقييم للوضع، ومن أجل حراسة المستوطنات والطرق في المنطقة؛ وقرر أيضا منع خروج جنود من الفرقة العسكرية إلى إجازات، واستئناف الإجازات وفقا لتقييم للوضع سيجري في حينه.

ويأتي قرار جيش الاحتلال في أعقاب مقتل مستوطنة في شمال الضفة، ولقي فتى من تنظيم "شبيبة التلال" الإرهابي،الذي ينشط في المستوطنات والاعتداءات على الفلسطينيين وأملاكهم، مصرعه خلال مطاردة الشرطة،حيث تعرض للدهس أثناء هروبه من دورية شرطة، أوقفته بعدما ألقى حجارة على سيارات فلسطينية في منطقة رام الله.

وانفلت ناشطو "شبيبة التلال" في اعتداءات على الفلسطينيين، وألقوا خلال ذلك حجارة باتجاه سيارات فلسطينية وثقبوا إطارات سيارة كانت تنقل عمالا فلسطينيين في منطقة الخليل. وجاء في شكوى قدمها فلسطينيون إن 5 – 7 إرهابيين من "شبيبة التلال" ألقوا حجارة وهاجموا راعي أغنام في شمال الضفة، وتم نقله إلى المستشفى إثر ذلك.

واستشهد الفتى محمود كميل (17 عاما) من بلدة قباطيا في الحرم القدسي، بعدما أطلق النار على أحد افراد شرطة الاحتلال وقبل أن تطلق قوات الشرطة النار عليه. وألقى شاب فلسطيني زجاجة حارقة باتجاه جندي إسرائيل ، دون إصابته، وتم اعتقال الشاب، فيما جرى التحقيق مع الجندي وتوبيخه بسبب عدم قتله للشاب الفلسطيني.

شن قطعان المستوطنين العديد من الهجمات والاعتداءات على المواطنين ومركباتهم في مناطق مختلفة بالضفة الغربية المحتلة وذلك بإسناد وحماية من جنوب الاحتلال، وتصاعد ارهاب المستوطنين على طرق ومفترقات الضفة الغربية والتي استهدفت مركبات المواطنين قرب مفرق بلدة تقوع قضاء بيت

لحم، وبين قريتي الفندق وجيت على الطريق ما بين نابلس وقلقيلية؛ ورصد تقرير حقوقي ارتكاب قوات الاحتلال 1854 انتهاكا بحق الشعب الفلسطيني وأرضه في الضفة الغربية والقدس المحتلة خلال شهر تشرين أول الماضي؛ وأحصى التقرير 71 اعتداء ارتكبها المستوطنون، و27 نشاطا استيطانيا تنوعت ما بين مصادرة وتجريف أراضي وشق طرق والمصادقة على بناء وحدات استيطانية.

وتعتبر مناطق القدس والخليل وبيت لحم، الأكثر تعرضا للانتهاكات بواقع 360، 285، 234 انتهاكا على التوالي.

ونصت مجموعة من المستوطنين، "كرفانًا" على أراضي قرية أم الريحان بمنطقة يعبد جنوب غرب جنين شمالي الضفة الغربية.

وذكر مصادر محلية، أنّ المستوطنين وضعوا "كرفانًا" عند مفترق القرية الواقعة خلف جدار الضم والتوسع العنصري، ومحاطة بالمستوطنات؛ وأشارت المصادر، إلى أنّ قوات الاحتلال والمستوطنين، كثّفوا من تواجدهم العسكري خلال الأيام الماضية، في محيط القرية.

قال مدير البحث الميداني في مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) كريم جبران، إن انتهاكات المستوطنين واعتداءاتهم المتكررة والمتصاعدة مؤخرا،تأتي في إطار حملة كبيرة ممنهجة،تهدف إلى الاستيلاء على مزيد من الأراضي، لفرض وقائع جديدة في الساحة.

ملادينوف : 50% من المستوطنات يقع في عمق الضفة

حذر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، من أن الخطط الاستيطانية الإسرائيلية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ستؤدي إلى قطع التواصل بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وكذلك بين القدس الشرقية وبيت لحم، مما يعني تقويضاً لحل الدولتين.

وشدد ملادينوف في آخر إحاطة له أمام أعضاء مجلس الأمن، قبل تعيينه المرتقب مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة إلى ليبيا، على تنفيذ أحكام القرار 2334، وأعرب عن انزعاجه من استمرار التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة؛ بما في ذلك القدس الشرقية، مشيراً إلى أنه خلال العام الماضي «مضت السلطات الإسرائيلية في خطط استيطانية مثيرة للجدل جرى تجميدها لسنوات».

وأوضح أن وحدات المستوطنات عام 2020 تتساوى مع أرقام عام 2019 «رغم انقطاع استمر 8 أشهر»، علماً بأن نحو 50 % منها يقع في عمق الضفة الغربية، في مناطق «حيوية لتواصل وقابلية الدولة الفلسطينية المستقبلية للحياة».

ولفت إلى أنه "في الموقع الاستراتيجي (أي1) قدمت خطط لنحو 3500 وحدة بعد تأخير استمر 8 سنوات"، مؤكداً أنه "إذا نفذت خطة (أي1)، فإنها ستقطع الاتصال بين شمال الضفة الغربية وجنوبها". وأشار كذلك إلى مناقصة لبناء 1200 وحدة لإنشاء مستوطنة جديدة في «جفعات هاماتوس»، مما «يهدد بفصل القدس الشرقية عن بيت لحم وجنوب الضفة الغربية». وحذر من أن «التقدم في أي من المشروعين سيؤدي، إلى حد كبير، إلى تقويض إنشاء دولة فلسطينية مجاورة وقابلة للحياة في جزء من حل الدولتين المتفاوض عليه».

وذكر بأن المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،"تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي»، مضيفاً أنها «ترسخ الاحتلال وتقوض آفاق تحقيق حل الدولتين".

وطالب بوقف النشاط الاستيطاني على الفور،منبهاً إلى أن "استمرار عمليات الهدم والاستيلاء على المنشآت الفلسطينية، خصوصاً المشاريع الإنسانية والمدارس،مقلق للغاية"؛ ودعا إسرائيل إلى "وقف عمليات هدم عقارات وممتلكات الفلسطينيين ووقف تهجيرهم،والموافقة على الخطط التي من شأنها تمكين هذه المجتمعات من البناء بشكل قانوني ومعالجة حاجاتها التنموية".

وأكد ملادينوف أن «استمرار العنف والهجمات ضد المدنيين والتحريض على العنف، أمر غير مقبول»، مطالباً بـ«محاسبة مرتكبي أعمال العنف». وعبر عن «الفزع لأن الأطفال لا يزالون كذلك الضحايا؛ مع سلسلة مقلقة بشكل خاص من الحوادث خلال الشهر الماضي في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، مشدداً على أن «الأطفال يجب ألا يكونوا هدفاً للعنف أو يتعرضوا للأذى».

تفعيل القرار القاضي بعدم شرعية المستوطنات

أكد الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة أن اسرائيل، تواصل توسعها الاستيطاني المخالف لكافة القوانين الدولية، مستغلة حالة الصمت الدولي، وعدم تنفيذ القرارات المتعلقة بهذا الشأن والتي أقرها المجتمع الدولي نفسه.

جاءت تصريحات أبو ردينة لمناسبة مرور 4 سنوات على صدور القرار 2334 عن مجلس الأمن الدولي، والذي أكد أن المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وسلام عادل ودائم وشامل، والذي كرر مطالبته إسرائيل، بأن توقف على الفور وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم بشكل تام جميع التزاماتها القانونية في هذا المجال، وأنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل 1967، بما فيها ما يتعلق بالقدس.

وشدد الناطق الرسمي على أن هذا القرار شكل إدانة واضحة لإسرائيل على سياساتها الاستيطانية الاستعمارية من قبل المجتمع الدولي جميعه بما فيه الولايات المتحدة الأميركية.

وأدان الصمت الدولي تجاه اسرائيل، وعدم تفعيل القرارات ضدها باعتبارها دولة فوق القانون، داعيا لتوجه دولي حقيقي لمحاسبة اسرائيل على استيطانها المخالف لكافة القوانين الدولية، مشددا على أن مجلس الأمن والجمعية العامة في الأمم المتحدة هما رمزان لشرعنة أي فعل دولي، لذلك فإن المطلوب ترجمة قراراتهما إلى أفعال للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الجمعية العامة تصوت بأغلبية على حق شعبنا بالسيادة على موارده الطبيعية

صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، على قرار السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة ؛ حيث صوتت (153) دولة لصالح القرار، و6 دول ضده (كندا، واسرائيل، وجزر مارشال، وميكرونيزيا، وناورو، واميركا)، فيما امتنعت 17 دولة عن التصويت.

وقال وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، إن التصويت لصالح هذا القرار يؤكد حق الشعب الفلسطيني في موارده الطبيعية بما فيها الأرض وموارد الطاقة والمياه، دون الانتقاص من حقوقه في بحره، وحقه كذلك في التعويض جراء استغلال الاحتلال الاسرائيلي لموارده الطبيعية.

وأضاف أن التصويت بمثابة تأكيد دولي على الحق الراسخ والثابت للشعب الفلسطيني، ورفض لاعتداءات المستوطنين الارهابيين ضد الأرض وأصحابها؛ وطالب المجتمع الدولي بضرورة الالتزام بتنفيذ القرارات الدولية وضمان حرية استخدام الشعب الفلسطيني لأرضه وحقوقه وموارده، ووضع حد لكافة أعمال الاستغلال والانتهاك والسرقة.

وشكر الدول التي صوتت لصالح القرار، وطالب الدول التي صوتت ضده أو تلك التي امتنعت عن التصويت لصالحه ان تعمل على مراجعة مواقفها، وان تأخذ بعين الاعتبار ما نصت عليه القرارات الدولية من ضمان وكفالة حق الشعب الفلسطيني الثابت والأبدي في أرضه،وفي حقوقه غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حق تقرير المصير والعودة، والاستقلال لدولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية وذات السيادة الدائمة.

التماس ضدّ إقامة مركز يهوديّ في حيّ "بطن الهوى" بسلوان

تقدّمت جمعيّة "عير عميم" بالتماسٍ إلى المحكمة المركزيّة في القدس، ضدّ مناقصة إنشاء مركز زوّارٍ يهوديّ في حيّ "بطن الهوى"، في قلب سلوان شرقيّ القدس المحتلة.

وطالبت الجمعيّة، في التماسها "بوقف المناقصة التي نشرتها شركة 'پامي' (شركة تطوير شرقيّ القدس) الحكوميّة الإسرائيليّة، لإقامة مركز الزوّار اليهوديّ في أحد المنازل، الذي تم إخلاؤه من سكّانه الفلسطينيّين في قلب بطن الهوى. وتدّعي 'عير عميم' في التماسها بأنه يجب تجميد المناقصة على الأقل حتى انتهاء الفحص المعمّق الذي يقوم به مسجّل الأوقاف التّابع لوزارة العدل"، وذكرت الجمعية أنه "قد صدر القرار بإجراء هذا الفحص في أعقاب التماسٍ سابقٍ تقدّمت به جمعيّة عير عميم بالتّعاون مع العشرات من سكّان بطن الهوى، حيث ينصّ الادعاء على أنّ جمعيّة عطيرت كوهنيم قد سيطرت على وقف بنيڤستي وتقوم باستخدامه بشكلٍ غير قانونيّ".

وقالت إن الالتماس "ينطوي على ادعاءٍ إضافيّ، مفاده أن شركة 'پامي' الحكوميّة، لم تقم بإجراء أيّة فحوصات، رغم الخشية الكبيرة من تعارض المصالح بين عضوة المجلس الاستشاريّ في 'پامي' المتزوّجة من أحد كبار مسؤولي جمعيّة عطيرت كوهنيم، والذي كان أحد رواد الجولة المقدّمة للمشاركين في المناقصة في حيّ بطن الهوى".

وأوضحت الجمعية أن "المركز اليهوديّ الذي يُطلق عليه اسم 'كفار هتيمنيم' (قرية اليمنيّين)؛ موجودٌ في مبنىً كانت تقطن فيه،حتى قبل خمسة سنواتٍ،عشرات العائلات الفلسطينيّة،على مدار عشرات السّنواتوقد تم إخلاؤهم من قبل جمعيّة 'عطيرت كوهنيم' الاستيطانيّة المتطرّفة".

وذكرت أنه "حتّى اليوم، لا يزال المبنى تابعًا لوقف "بنيڤستي" الذي تتحكّم به جمعيّة "عطيرت كوهنيم"، والتي تعمل على مدار السّنوات الماضية على إخلاء وطرد عشرات العائلات الفلسطينيّة من هذا الحيّ الفلسطينيّ".

ونقل البيان عن مديرة تطوير السياسات في الجمعيّة، قولها: "يُضاف التحريف الحاصل في نيّة إنشاء مركز زوّار يهوديّ في ذات البيت الذي تم مؤخرا اقتلاع عائلات فلسطينيّة منه، إلى التحريف الحاصل تجاه نيّة تحويل المال العامّ إلى هيئةٍ خاضعةٍ لتحقيقٍ رسميّ (...)".

يذكر أنّ بطن الهوى هو حيّ فلسطينيّ يقع في قلب سلوان، ويقطن فيه قرابة الـ10،000 نسمة. وتقوم جمعيّة "عطيرت كوهنيم" منذ عام 2015، بالعمل على اقتلاع عائلات الحيّ من منازلها التي تقطن فيها منذ عشرات السّنوات، وقد تمّ حتى اليوم إخلاء 14 عائلةٍ من منازلها، كما أنّ أكثر من 80 عائلةٍ تواجه دعاوىً قضائيّةً إضافيّةً لإخلائها من منازلها، كانت قد تقدّمت بها جمعيّة "عطيرت كوهنيم" تحت ذريعة الوقف، ويتمّ رفع دعاوى الوقف باسم "وقف بنيڤستي"، وهو وقفٌ يهوديٌّ كان نشطًا في نهاية القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين. وهنالك اليوم نحو 700 من الحيّ تحت خطر فقدان منازلهم.

مستوطنون يسيجون أراض بالأغوار والاحتلال يواصل التجريف بسلوان

قام مستوطنون، بتسييج أراض في عين الساكوت في الأغوار الشمالية ووضع بوابات على مدخل نبع المياه فيها، فيما واصلت سلطات الاحتلال أعمال التجريف في أراضي حي وادي الربابة في بلدة سلوان بالقدس المحتلة.

وأفيد بأن الاحتلال نصب بوابتين حديديتين، على مدخل نبع الساكوت القريبة من الحدود الفلسطينية الأردنية.؛ يشار إلى أن أهالي عين الساكوت، تمكنوا العام الماضي من استرجاع جزء من أراضيهم المصادرة من قبل الاحتلال، بعد معركة قانونية خاضوها في محاكم الاحتلال امتدت لنحو ثلاثة أعوام؛ وبلغت مساحة الأراضي المسترجعة نحو 3500 دونم من أصل عشرة آلاف دونم، كانت مصنفة على أنها مناطق عسكرية مغلقة.

وعين الساكوت واحدة من بين 32 خربة تقع على امتداد نهر الاردن وكانت تقطنها عائلات فلسطينية قبل عام 1967 وتتبع لمحافظة طوباس في الأغوار الشمالية؛ فيما أغلق الاحتلال عين الساكوت وما يحيط بها من أراض زراعية بوجه أصحابها منذ سنوات الاحتلال الأولى، بحجة عبور فدائيين كثر للمنطقة.

وأقام الاحتلال مستوطنة "ميحولا" كأول مستوطنة زراعية مكان قرية عين الساكوت، مستوليا على نحو 30 ألف دونما من أراضي المنطقة، فيما ذهب جزء كبير من الأراضي لحقول الألغام التي زرعتها قوات الاحتلال على طول الحدود الأردنية الفلسطينية.

إلى ذلك، واصلت سلطات الاحتلال أعمال التجريف في أراضي حي وادي الربابة في بلدة سلوان وأفادت مصادر محلية أن ما تسمى بسلطة الطبيعة التابعة للاحتلال، واصلت أعمال التجريف في أراضي حي وادي الربابة بحجة أنها أراضي حدائق عامة وسياحية وافيد ان الاحتلال يعمل على بناء

حي استيطاني مخصص لليهود الفرنسيين في أعلى حي وادي الربابة؛ وأن الاحتلال أعد البنية التحتية اللازمة لذلك في المنطقة،

شق شارع التفافي ضخم شمال الضفة الغربية

كشف موقع عبري النقاب عن مصادقة وزيرة المواصلات في حكومة الاحتلال "ميري ريغيف" على مشروع شق شارع التفافي استيطاني كبير شمال الضفة الغربية.

وذكر موقع "سيروغيم" العبري أن الوزيرة رصدت 76 مليون شيقل لتغطية نفقات المشروع ، ويسمى "إلتفافي اللبن" والذي يمر بالقرب من قرية اللبن جنوب نابلس

في حين يأتي ذلك المصادقة على البدء بشق شوارع التفافية ضخمة شمال وجنوب الضفة ، حيث سيجري قريباً البدء بشق شارع "التفافي حوارة" الذي يلتهم آلاف الدونمات الزراعية ويقع الى الجنوب من مدينة نابلس.

كما يأتي ذلك في ظل اعداد "ريغيف" خطة متكاملة لبسط السيادة على الضفة عبر شبكة واسعة من الطرق التي تربط مستوطنات الضفة بخطوط المواصلات في الداخل المحتل.

ووصفت "ريغيف" المشروع الاستراتيجي لمستوطنات شمال الضفة كونه يربطها مع وسط "اسرائيل "

الولايات المتحدة و منتجات المستوطنات

أصدرت هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، مذكرة تنص على تعريف البضائع المنتجة في المستوطنات، بالضفة الغربية المحتلة، على أنها "صنعت في إسرائيل"؛ ولم يكن مسموحاً حسب قواعد التجارة الأمريكية، تعريف منتجات المستوطنات كمنتجات إسرائيلية.

وهذه الخطوة تتماشى مع تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية، التي طلبت "تحديث" إشارات مصدر الإنتاج للبضائع المصنوعة "في بعض المناطق من الضفة الغربية" حتى تعكس، أن المنتجين في تلك المناطق، يعملون "ضمن الإطار الاقتصادي والإداري الإسرائيلي".

وتمنح المذكرة، المستوردين مهلة 90 يوماً لتطبيق التغييرات المقررة.

وقال وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، خلال زيارته لإسرائيل الشهر الماضي "سنواصل التصدي للدول والمؤسسات الدولية، التي تسحب الشرعية من إسرائيل أو المنتجين الإسرائيليين في الضفة الغربية، أو تعاقبهم رافضة الاعتراف بالأمر الواقع".

الاحتلال يهدم بركسات ومنشآت تجارية وكراجات شرق القدس

هدمت قوات الاحتلال، بركسات ومنشآت تجارية وكراجات قرب قرية السواحرة، وفي جبل المكبر، وبلدة العيزرية، شرق القدس المحتلة؛ وأفاد شهود عيان أن جرافات وآليات لجيش الاحتلال يرافقها عدد من الدوريات اقتحمت، كراجات ومنشآت تجارية على طريق وادي النار قرب حاجز "الكونتينر" العسكري، وشرعت بهدمها وتفكيكها ومصادرة محتوياتها.

كما هدمت كراجا لتصليح المركبات في جبل الكبر وآخر في العيزرية شرق المدينة.

وقامت بلدية الاحتلال بالقدس بهدم كراج "ميكانيك" لتصليح المركبات مكونا من الطوب والحديد والزينكو، بالإضافة إلى مدخل الكراج في حي الصلعة من جبل المكبر، وعاثت خرابا وفسادا في أرضه المجاورة خلال عملية الهدم.

وفي العيزرية أفاد شهود عيان"، بأن جرافات الاحتلال هدمت كراجا لتصليح المركبات في واد الجير، الطريق الرابطة بين بلدات العيزرية والسواحرة وأبو ديس، بحجة عدم الترخيص.

بطريركية الأرمن تقرّ بتأجيرها أرضاً لبلدية الاحتلال

أقرت بطريركية الأرمن بإبرامها اتفاقاً مع بلدية الاحتلال الإسرائيلي بالقدس، أجّرتها بموجبه قطعة أرض مقابل مبنى البطريركية الأرمنية بالبلدة القديمة؛ ودافعت البطريركية عن الاتفاقية غير المسبوقة مع بلدية الاحتلال.

وبالمقابل، قال موقع "أخبار البلد" المحلي: "بطريركية الأرمن استولت على الأرض والتي يعتبر قسم كبير منها جزءاً لا يتجزأ من وقف عائلة العسلي التي توجهت للقضاء الإسرائيلي، ولكن لم تتمكن من إعادة الأرض لوقف العائلة التاريخي، حيث أوغلت الكنيسة بالسيطرة على الأرض رغم كل جهود

الوساطة العربية والدولية، واعتبرتها جزءاً منها، والآن قامت بتأجيرها للبلدية". ولم تعقب البطريركية على ما قاله هذا الموقع.

ولكنها في دفاعها عن الاتفاق مع بلدية الاحتلال، قالت: "توقيع هذه الاتفاقية هو المرة الأولى التي تعترف فيها أي سلطة رسمية بملكية البطريركية لهذه القطعة من الأرض".

وأشارت إلى أنه بموجب الاتفاق ستقوم البلدية بإزالة أتربة من قطعة الأرض بتكلفة تزيد على مليوني دولار أميركي، معتبرة أن هذا المال يفوق قدراتها المالية؛ وأضافت: "هذه الاتفاقية لا تسمح لنا فقط بحل هذه المشكلة بشكل نهائي، بل تزيل أيضاً الالتزام المالي عن البطريركية" ؛ وأشارت البطريركية إلى أن الأرض ستستخدم لاحقاً كموقف للسيارات يتسع لنحو 200 سيارة.

وتابعت: "في مقابل استثمارها، ستستخدم بلدية القدس 90 موقفاً فقط لمدة أقصاها 10 سنوات، اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2021" ؛وقالت:"الموقف سيبقى خاصاً، وإن إدارة وتشغيل وملكية الموقف ستبقى في أيدي البطريركية، وسيُسمح للبطريركية، بصفتها مالكة للموقف، بتحصيل رسم دخول لـ 110 سيارات" ؛ وأضافت: "لن تدفع البطريركية أي ضرائب مهما كانت، ستكون بلدية القدس مسؤولة عن دفع ضريبة الأرنونا والتحسين طوال مدة الاتفاقية".

ولفتت إلى أنه "في غضون السنوات العشر القادمة، بمجرد الانتهاء من البطريركية واستلام جميع تصاريح البناء لهذه القطعة من الأرض، سينتهي الاتفاق مع بلدية القدس تلقائياً، وستبدأ البطريركية في بناء جديد من شأنه أن يعود بالفائدة على مجتمعنا الأرمني".

جنرال إسرائيلي يحث على الإسراع في فرض السيادة على الضفة

اعتبر جنرال إسرائيلي أن التواجد العسكري في الضفة الغربية المحتلة رغم أهميته "غير كاف"، داعيا الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) إلى سن قانون بفرض السيادة الكاملة على الضفة، ودعم تكثيف "الاستيطان الشبابي" فيها؛ وأوضح يتسحاق غيرشون في مقاله بصحيفة "يديعوت أحرونوت"أنه منذ توليه منصب قائد المنطقة الوسطى في تموز 2001، أسفرت الهجمات الفلسطينية عن مقتل أكثر من 1200 مستوطن وجندي إسرائيلي.

وقال إن "أول هجوم عاصرته كان في عام 2000، خاصة بعد الانسحاب من جنوب لبنان، الذي شكل شبه "هروب"، وبعد أن عرض رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك على الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات 97 % من الضفة الغربية خلال مباحثات كامب ديفيد".

وأشار غيرشون، عضو اللجنة التنفيذية لحركة "الأمن"، وقائد الجيش في الضفة خلال الانتفاضة الثانية وعملية السور الواقي 2002، إلى أن "الفلسطينيين استلهموا المشاهد الأمنية التي شهدتها الجبهة الشمالية بعمليات حزب الله ضد الجيش الإسرائيلي، وكما هو الحال اليوم، تعمل قوات الجيش ليل نهار لمنع المنظمات الفلسطينية المسلحة من تنفيذ المزيد من هجماتها لمنع إلحاق الأذى بالمستوطنين في أي مكان بين النهر والبحر".

وأكد أنه "بدون سيطرة عملياتية واستخباراتية فعالة من الجيش والأمن العام–الشاباك، فستصبح حياة الإسرائيليين كابوسًا،وكما يعيش مستوطنوغلاف غزة جحيما لا يطاق،فسيصبح هذا من نصيب الإسرائيليين بمناطق السهول والقدس وبئر السبع،ومع ذلك فإن الوجود الأمني لا يكفي، بدليل أننا كنا في جنوب لبنان بين 1985 و2000، لكننا تراخينا، ما جعل أعداءنا يدركون أن هناك ثمارا حقيقية للعمليات المسلحة".

وأوضح أن "مثل هذا الواقع الأمني في الضفة الغربية من شأنه أن يضع جنودنا أمام مقاتلي حروب العصابات، وبالتالي فقد يتسبب في سقوط العديد من الخسائر الإسرائيلية، ومن شأن هذا الوضع أن يضع حداً للنظرية المرحلية لمنظمة التحرير الفلسطينية،والوهم الفلسطيني بأنه من الممكن، من خلال المفاوضات أو المقاومة، تحقيق أكثر مما يمكن أن توفره رغبة إسرائيل في الحياة".

وأشار إلى أن "هناك رسالة واضحة مفادها أن لإسرائيل مصالح تاريخية في الضفة الغربية بأكملها ستؤدي في النهاية، حتى لو استمرت لعقود، إلى أن تفهم السلطة الفلسطينية أنه لا يوجد احتمال أن تتخلى إسرائيل عن أمنها لصالح أياد أخرى، وعلى إسرائيل أن توضح أنها لن تقيم أبدًا مستوطنة في وادي الأردن وصحراء الضفة الغربية بسبب الانتماء التاريخي فقط، ولكن أيضا بشكل أساسي بسبب الحاجة الأمنية الإسرائيلية".

ولفت إلى أن "الاقتراح الإسرائيلي المقدم للفلسطينيين محدود، وكما قال يتسحاق رابين رئيس الحكومة الراحل، فإنه في منطقتي (أ و ب) بالضفة الغربية يتركز 97 بالمئة من الفلسطينيين، ولا توجد نية، ولم تكن ولن تكون هناك نية لضمهم إلى إسرائيل، رغم أنها لن تمنح الحفاظ على أمنها أبدا بأيد أخرى".

وأكد أن "العنصر الذي لا يقل أهمية عن التواجد العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية يتمثل بتكثيف الاستيطان، لاسيما للمستوطنين الشباب، وهي مسألة لها قيمة أمنية من الدرجة الأولى، وطالما أننا على أعتاب انتخابات جديدة للكنيست، وقبل حلها مباشرة، فيجب توخي الحذر بتطبيق السيادة على الضفة الغربية دون تأخير".

وختم بالقول إن "نهاية الصراع بيننا وبين فلسطينيي الضفة الغربية ستكون حين نرسل رسالة واضحة مفادها أن الكنيست يدعم استمرار مشروع الاستيطان، وتنظيم الاستيطان الشبابي كخطوة أخرى على طريق فرض السيادة الكاملة، ومن شأن هذا الوضع أن يؤكد للفلسطينيين أن إسرائيل باقية فيها من أجل أن تبقى".

التطبيع

أكدت تونس، أنها غير معنية في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وأن موقفها لا تؤثر فيه التغيرات الدولية، معتبرةً أن هذا الموقف المبدئي "نابع من إرادة الشعب التونسي"؛ وقالت وزارة الشؤون الخارجية والهجرة، أن "كل ما يروج من ادّعاءات بخصوص إمكانية إرساء علاقات دبلوماسية بين تونس والكيان الصهيوني، لا أساس له من الصحّة، ويتناقض تمامًا مع الموقف الرسمي المبدئي للجمهورية التونسية المناصر للقضيّة الفلسطينية العادلة والداعم للحقوق الشرعيّة للشعب الفلسطيني".

وأعلن شاه محمود قريشي وزير خارجية باكستان ، أن بلاده أطلعت قيادة الإمارات العربية على موقفها من إسرائيل، وأكد أن إسلام آباد لن تعترف بها حتى التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية؛ونفى شاه قريشي أن تكون باكستان قد تعرضت لضغوط من أجل الاعتراف بالدولة العبرية؛ وقال عن لقائه بالمسؤولين الإماراتيين لقد "أطلعتهم على سياستنا بخصوص إسرائيل/فلسطين" مشددا على رفض إسلام آباد إقامة علاقات مع إسرائيل طالما لم تتم تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وأفادت صحيفة "بلومبيرغ" الأميركية، أن مسؤولاً أميركياً صرح بالقول أن بإمكان أندونيسيا تحصل على مليارات الدولارات من الدعم الأميركي لو وافقت على الانضمام إلى ركب الدول العربية والإسلامية المطبعة لعلاقاتها مع إسرائيل؛ونقلت الصحيفة عن آدم بوهلر، المسؤول التنفيذي لوكالة التنمية والتعاون الدولي (يو.إس.إيه.آي.دي USAID)، وهي الوكالة الحكومية الرسمية الأميركية للاستثمار في الخارج، أن أميركا قد تضاعف المساعدة الحالية وهي مليار دولار لو وافقت اندونيسيا على التطبيع.

وأضاف أن الوكالة (يو.إس.إيه.آي.دي USAID) قد تكون جزءاً من مجموعة إقراض لمساعدة إسرائيل على تطوير ميناء حيفا؛ وأعربت شركات أميركية وأُخرى إماراتية اهتمامها بتقديم عطاءات، وقال بوهلر إنه سينظر للعطاءات الأميركية أو الدول الحليفة، مثل الإمارات.

وكجزءٍ من عمليات التطبيع أسهم بوهلر بإنشاء صندوق تمويل إسرائيلي- إماراتي مشترك بميزانية 3 مليارات دولار ومقره القدس.

إدارة ترامب تجري محادثات مع عدة دول للتطبيع مع اسرائيل

وصرح مسؤول كبير في إدارة الرئيس ترامب أن هناك العديد من الدول التي تتواصل معها الولايات المتحدة لمحاولة تعزيز التطبيع بينها وبين إسرائيل؛ وقال لقناة كان العبرية إن هناك فرصة أخرى قبل نهاية ولاية ترامب لمزيد من علاقات التطبيع. وأضاف أن "إعلان المغرب زاد الاهتمام من جانب عدة دول".

وقبل الزيارة إلى المغرب، قال المسؤول الأمريكي الكبير إن المغرب ربما ينضم أيضًا إلى صندوق الاستثمار الذي أنشأته الولايات المتحدة مع إسرائيل والإمارات العربية المتحدة ، للاستثمار في مشاريع في الشرق الأوسط. "يجري حاليا فحص عشرات المشاريع المقدمة – ولكن لن يتم الانتهاء منها كلها".

وأضاف المصدر أن إدارة بايدن لها أيضًا مصلحة في تعزيز التطبيع في المنطقة ، وبالتأكيد في مجال التعاون التجاري. وقال "أعتقد أنها ستستمر في عهد بايدن أيضًا ، إنها رسالة تأتي إلينا من الديمقراطيين أيضًا".

منتدى غاز شرق المتوسط يعيد طرح حدود فلسطين

أكدت صحيفة "هآرتس" العبرية، أن اتفاقيات التطبيع الأخيرة بين الاحتلال وبعض الدول العربية، لن تستطيع طمس القضية الفلسطينية أو إزاحتها عن جدول الأعمال؛ وأوضحت الصحيفة في مقال نشرته للكاتب تسفي برئيل، أن قرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مؤخرا، "استئناف التنسيق الأمني مع إسرائيل وإعادة سفراء فلسطين إلى البحرين والإمارات، هو جزء من استعداد السلطة قبيل دخول جو بايدن إلى البيت الأبيض، وليس لأن عباس يعلق الآمال على نجاح المفاوضات مع إسرائيل إذا استؤنفت".

ورأت أنه من "المهم للدول العربية، خاصة التي طبعت مع إسرائيل، أن تطرح المشكلة الفلسطينية وكأنها ما زالت موجودة على الأجندة، من أجل ألا تسجل في التاريخ كمن تخلت عن الفلسطينيين، وتبديد الانتقاد العام بسبب التطبيع".

وبينت أن "عباس اتفق في 30 تشرين الثاني الماضي مع رئيس النظام المصري عبد الفتاح السيسي، على ضرورة استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل،وتنفيذ المصالحة الفلسطينية"، مؤكدة أن "من يعتقد أن الموضوع الفلسطيني أزيح عن جدول الأعمال عند رفع علم إسرائيل في الإمارات، سيضطر لتجميد الاحتفال".

ونبهت إلى أن "نقطة انطلاق محتملة لاستئناف المفاوضات توجد بالتحديد في مجال الغاز، فإسرائيل والسلطة هما عضوان في "منتدى غاز شرق البحر المتوسط"، الذي بادرت إليه مصر، ويشارك فيه إلى جانب مصر، الأردن وفلسطين وإسرائيل واليونان وقبرص، و أعلنت القاهرة انضمام أبوظبي إلى المنتدى بصفة مراقب".

وأكدت الصحيفة، أن "الهدف الأول لهذه المنظمة، هو وضع سور دفاعي ضد تركيا، التي بدأت بتنفيذ عمليات تنقيب عن الغاز والنفط في شرق البحر المتوسط، ومحاربة اتفاق ترسيم الحدود البحرية الذي وقع بين تركيا وليبيا والذي يفصل رسميا حقول النفط المصرية عن إمكانية الوصول المباشر إلى السوق الأوروبية".

وزعمت أن "المشكلة هي أن فلسطين ليست لها حدود معترف بها، رغم أنها وقعت على ميثاق الأمم المتحدة بشأن القانون البحري الذي ينص على أن كل دولة لها شواطئ يمكنها ادعاء الملكية

على الموارد الطبيعية التي توجد على طول 200 ميل من خط الشواطئ الخاصة بها، ولأن إسرائيل لا تعترف بفلسطين، هي أيضا تعترف بحقها في استغلال الموارد الطبيعية ومنها النفط والغاز الموجودة في أعمال البحر المتوسط".

وأشارت إلى أن "مصر تحاول التغلب على هذا التعقيد عبر اتفاق ترسيم حدود بحرية مع السلطة، وهو موضوع نوقش عام 2016، لكنه لم ينضج بسبب معارضة تل أبيب"، منوهة أن "إسرائيل ومنذ الانتفاضة الثانية تمنع التنقيب عن النفط في حقل "مارين 1" و"مارين 2" الموجود على بعد حوالي 36 كم عن خط شاطئ غزة".

ولفتت "هآرتس" إلى أنه "عند إقامة منتدى الغاز، حصل ترسيم الحدود بين غزة ومصر على قوة داعمة، ومنذ ذلك الحين عقدت عدة لقاءات بين خبراء فلسطينيين ومصريين لمناقشة هذا الشأن، كما أكدت مصر أنه لا يوجد لإسرائيل أي سبب لمعارضة ترسيم الحدود، وتستطيع أن تتفاوض مع السلطة الفلسطينية".

وقالت: "إذا تحقق ترسيم الحدود بين مصر وفلسطين فهذه ستكون الحدود المعترف بها الأولى التي تحدد فلسطين، وهذا هو السبب الرئيسي لمعارضة إسرائيل، ومسألة أخرى تتعلق باستكمال أنبوب الغاز من إسرائيل لغزة، وهو مشروع يمكن أن يوفر لغزة حوالي مليار متر مكعب في السنة، ويمكن أن يلبي معظم احتياجات الكهرباء للقطاع وتمكين السلطة من التحرر من جزء كبير من شراء الكهرباء من إسرائيل".

وبينت أن "إسرائيل تزود القطاع الآن بحوالي 60 % من احتياجاته من الكهرباء، وموضوع الأنبوب طرح في 2014 في المباحثات بين إسرائيل والسلطة والرباعية، وتكلفته تقدر بنحو 100 مليون دولار كانت تنوي تمويلها الدول الأوروبية وقطر، ومثل مشاريع أخرى صار مكانه في الدرج، ومؤخرا تجري مباحثات بين إسرائيل والسلطة وقطر حول بناء الأنبوب، الذي يتوقع أن ينتهي استكماله، في حال لم تظهر عقبات، نهاية 2022".

وذكرت الصحيفة، أن "إسرائيل تحاول ربط مشروع أنبوب الغاز بصفقة تبادل الأسرى الإسرائيليين لدى حماس، إضافة إلى نيتها دمج المشروع كجزء من خطة التهدئة طويلة المدى بينها وبين حماس".

ونبهت إلى أن "حماس تطالب بضمانات بألا يتحول الأنبوب إلى أداة ضغط إسرائيلية عليها، مثلما تتعامل تل أبيب مع السولار الذي تبيعه للقطاع والذي يخص محطة الطاقة القائمة"، مؤكدة أن "إقامة الأنبوب والتفاهمات التي سيتم التوصل إليها بين الطرفين غير منفصلة عن شبكة المصالح الإقليمية الأوسع التي تربط بين إسرائيل ومصر والأردن والإمارات واليونان وقبرص، والتي أصبحت حماس والسلطة شريكتين مهمتين فيها".

العاروري: نأمل إتمام التفاهمات مع حركة فتح

أعرب نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، صالح العاروري عن أمله بإتمام التفاهمات مع حركة فتح، وأن يشترك الجميع في تحديد القرار الفلسطيني والمصير الفلسطيني.

وقال إنّ الانقسام هو ناتج من تفرد الإخوة في حركة فتح في القرار الفلسطيني، وندعو لأن يتم إشراك كل مكونات الشعب الفلسطيني في القرار".

وأضاف: "لم تسبق إدارة أمريكية مثل إدارة ترامب في مساعدة الاحتلال في كل ما يريد"، مُشدداً أن الإدارة الأمريكية الجديدة قد تختلف عن إدارة ترامب في موضوع التطبيع والضم إلا أنها "لن تعيد لنا القدس".

وتابع إنّ "أخطر ما في خطة الضم، أن الاحتلال يطمع في السيادة الدائمة على كل أرض الضفة الغربية، وإذا سيطر الاحتلال على الأرض، سيتم بعد ذلك معالجة السكان".

وشدد، على أنّ انتشار السلاح في الضفة بين العائلات هو أمر جيد للدفاع عن النفس ضد الاحتلال، إلا أنه "يجب محاسبة من يستخدم هذا السلاح في الصراع بين العائلات ومن يتسبب بفلتان أمني".

وأكّد على أنّ حركة فتح هي شريكة في هذا الوطن، وأي ضرر داخل بنية حركة فتح يشكل خطراً على الجميع، و"نحن لا نريد أن يحدث ذلك داخل فتح". وذكر أنه رغم وجود تقديرات لسياسيين، بحدوث صراعات داخل حركة فتح بعد الرئيس محمود عباس، إلا أن "أملي ألا يحدث صراع".

24 نائبا أوروبيا يوقعون عريضة تدعو إسرائيل لمساعدة غزة بمواجهة كورونا

وقع 24 نائبا في البرلمان الأوروبي على عريضة للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان تدعو إسرائيل إلى السماح الفوري بإدخال مستلزمات مكافحة جائحة كوفيد-19 إلى قطاع غزة، وإنهاء الحصار المفروض على القطاع منذ أكثر من 14 عامًا.

ورحّب المرصد الحقوقي الدولي ومقرّه جنيف في بيان صحفي له، بتوقيع أعضاء في البرلمان الأوروبي على العريضة بمن فيهم رئيس وفد العلاقات مع فلسطين في البرلمان الأوروبي النائب "مانو بينيدا" ونائبته "مارغريت أوكين"، مشيرًا إلى أنّ النواب الموقعين أعربوا عن قلقهم إزاء التفشي الواسع لجائحة كورونا في قطاع غزة، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات فورية لإدخال الأدوية والإمدادات الطبية والوقائية، كالكمامات ووحدات العناية المركزة إلى القطاع.

ونبّه المرصد الأورومتوسطي إلى أهمية التوقيت الذي أطلق فيه العريضة، إذ يسجل القطاع المحاصر هذه الأيام مستويات قياسية من الإصابة بفيروس كورونا، وسط تهالك المنظومة الصحية ونفاد عدد كبير من المستلزمات والمعدات الطبية بنسبة عجز تجاوزت 30%، ونسبة إشغال لأسرّة العناية المركزة بلغت 90%، ولا يبدو أنّ المستشفيات ستكون قادرة في الأيام المقبلة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الإصابات.

من جانبه، قال رئيس المرصد الأورومتوسطي رامي عبده، "يؤشر تفشي جائحة كورونا التي تنتشر كالنار في الهشيم في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة إلى الوضع الكارثي في القطاع، ففي ظل ارتفاع أعداد الوفيات والإصابات، فإنّ المجتمع الدولي مطالب بتحرك حاسم لتسهيل إدخال الإمدادات الطبية، وتخصيص جزء من لقاحات فيروس كورونا للقطاع، وإنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على أكبر سجن مفتوح في العالم".

وأضاف "إن الوضع في قطاع غزة لم يعد مقبولًا، وأنّ على منظمة الصحة العالمية التأكد من حصول الفلسطينيين في القطاع على رعاية صحية لائقة. نشكر أعضاء البرلمان الأوروبي على موقفهم الداعي لإنهاء الحصار، ومساعدة الفلسطينيين في ظل تفشي جائحة كورونا".

وطالب المرصد الأورومتوسطي من خلال العريضة الاتحاد الأوروبي بإرسال مساعدات طبية فورية إلى قطاع غزة عن طريق منظمة الصحة العالمية، والعمل مع القوى الكبرى والأمم المتحدة للتأكد من

أنّ غزة، التي وصفها تقرير للأمم المتحدة بأنها غير صالحة للعيش، لديها ما يسد حاجتها من لقاحات كوفيد-19.

ودعا أعضاء البرلمان الأوروبي الموقعون على العريضة جميع الأطراف إلى تنحية الحسابات السياسية، والتركيز على إنقاذ المدنيين من محنة فيروس كورونا، كما حثّوا إسرائيل على السماح بدخول المساعدات الطبية وإنهاء حصار قطاع غزة.

قرصنة إيرانية طالت شركات تابعة لصناعات الدفاع الإسرائيلية

أعلن قراصنة إيرانيون، عن عملية اختراق استهدفت فيها شركات تابعة للصناعات الدفاعية الإسرائيلية ؛وذكرت صحيفة "جيروزاليم بوست"، أن هناك إشارات إلى عملية اختراق كجزء من حملة إيرانية مستمرة ومنسقة لاختراق الشركات الإسرائيلية، فيما أشارت مؤسسة صناعات الفضاء الإسرائيلية إلى أن الأمر قيد التحقيق.

وبحسب الصحيفة، فإن "Check Point Software Technologies" أشارت إلى أن مجموعة القراصنة "Pay2Key" تسرق البيانات وتهدد بتسريبها إذا لم يتعاون هدفها.

ولفتت إلى أن "Pay2Key" نشرت بالفعل معلومات متعلقة بمؤسسة صناعات الفضاء الإسرائيلية بما في ذلك رئيسها الإلكتروني.

وأضافت أنه في وقت سابق من الشهر الجاري، تم اختراق شركة التأمين العملاقة "شربيت" من قبل مجموعة "الظل الأسود" للقرصنة، والتي قامت بدورها بتسريب بيانات العملاء في محاولة لابتزاز الشركة الإسرائيلية بدفع الأموال.

وأشارت إلى أن شركة "Check Point" نشرت تقريرا في وقت سابق من الشهر الجاري، بأن 141 شركة إسرائيلية تعرضت لهجمات إلكترونية، فيما تعرضت 137 شركة لهجمات سابقة في تشرين الثاني/ أكتوبر الماضي.

وذكرت، أن البعض يرى أن ما يحدث هو رد من إيران على تورط الاحتلال في اغتيال العالم النووي محسن فخري زاده، فضلا عن عمليات أخرى.

الجبهة السيبرانية الإسرائيلية مكشوفة

وأوضحت صحيفة "هآرتس" العبرية، أنه "في الأيام الأخيرة عُلم بأحداث سايبر كبرى استهدفت الاقتصاد الإسرائيلي؛ شركة التأمين "شيربيت" شهدت حدثا يتعلق بتسريب معلومات ومحاولة ابتزاز، كما اجتازت شركة البرمجة "عميتال داتا" حدث سايبر وسرقة معلومات كشفت عن نحو 40 ألفا من زبائنها، إضافة لشركات في مجال اللوجستيات الدولية".

وأضافت: "كما علم عن هجمة سايبر على "هافانا لابس"، وهي شركة شرائح هي اليوم جزء من "إنتل"، وسرق على ما يبدو ملكية فكرية باهظة القيمة تعود للشركة".

ولفتت الصحيفة إلى أن "الارتفاع في الهجمات ضد إسرائيل هي نتيجة لوضعها الجغرافي والسياسي، ففي السنة الأخيرة دخلت إسرائيل في حرب مواجهة مع إيران، وبدأ هذا بهجمة إيرانية على منشآت المياه في إسرائيل في نيسان/ أبريل الماضي، وعندها قررت إسرائيل الرد بقوة، فشنت هجمات سايبر، وعطلت لعدة أيام "ميناء شهيد رجاي" في إيران".

ونوهت إلى أن "الجمهور الإسرائيلي يكتشف اليوم أن لإيران أيضا توجد قدرات سايبر متطورة، وهي تستخدمها؛ فالدافعية للمس بإسرائيل ارتفعت مؤخرا بعد تصفية المسؤول في البرنامج النووي الإيراني (العالم محسن فخري زادة)، وفي جبهة الهجوم توجد مجموعة "Pay2Key" الإيرانية، التي بحسب معطيات "تشيك بوينت" نجحت في أسبوع واحد في أن تضرب 12 شركة في إسرائيل، وهذه فقط الحالات المعلومة".

وذكرت "هآرتس" أن "إسرائيل –كعادتها– دخلت الحرب المعركة السيبرانية بغرور؛ إذ افترضت أن قدراتها الهجومية أفضل وجبهة السايبر الإسرائيلية الداخلية جاهزة ومحمية، غير أن هذا ليس هو حقيقة الوضع كما تثبت أحداث الأيام الأخيرة".

وبشكل عملي، "رغم أن بعض شركات السايبر الكبرى في العالم مصدرها إسرائيل، فإن حماية السايبر لمنظومة الاقتصاد الإسرائيلي ليست جيدة"، زاعمة أن هذا الضعف في قدرات السايبر "مرتبط بغياب الميزانيات وثقافة الإدارة الإسرائيلية التي تتمثل بـ"هذا لن يحصل لي".

وأكدت أن "منظومة سايبر إسرائيلية بميزانية 250 مليون شيكل (نحو 76 مليون دولار) في السنة، مع 350 من خبراء السايبر لم ينجحوا حتى الآن في تغيير الوضع، فكثرة السلطات التي تعنى بالسايبر لا يساعد الأعمال بما يكفي، وهذه تبقى مكشوفة".

ورأت الصحيفة أن الشركات والأعمال التي "تضررت من هجمات السايبر ليست مذنبة في ذلك؛ فهم الضحايا، وعلى إسرائيل أن توفر لهم الحماية، ولكن تل أبيب ليست جاهزة لذلك، وفي ظل هذا الواقع، على تلك الشركات أن تأخذ مصيرها بيدها، وتكثف منظومة الدفاع لديها، وفي هذا الوضع، لا يوجد أحد يمكن أن يعتمدوا عليه غير ما ذكر".

وبحسب ما أورده موقع "i24" الإسرائيلي، بلغ معدل الهجمات الإلكترونية 30 هجمة أسبوعيا، ويعود ذلك لأسباب متعددة، منها أن غالبية الموظفين والعاملين في بيوتهم تكون الحماية في حواسبهم المنزلية أضعف، إلى جانب أن العقول العبقرية خلال وباء كورونا يكون لديها وقت فراغ أكبر.

كوخافي: سنهاجم بقوة كل من يشارك إيران في ردها

قال رئيس أركان جيش الاحتلال، أفيف كوخافي، إنه في الآونة الأخيرة "نسمع عن تصعيد في التهديدات الإيرانية ضد إسرائيل".

وأضاف في تصريحات نقلها المتحدث باسم الجيش، بأنه "إذا أقدمت إيران وشركاؤها، أعضاء المحور الراديكالي، سواءً كانوا من دول الدائرة الأولى أو الثانية، بأي عمل ضد إسرائيل، سيرون أن شراكتهم مكلفة وثمنها باهظ جدًا".

وتابع: "الجيش سيهاجم بقوة كل من كان شريكاً، بشكل جزئي أو كامل، قريب كان أو بعيد بأي عمل ضد إسرائيل، أو ضد أهداف إسرائيلية، أقول الأشياء ببساطة وأصف لأعدائنا الوضع- مستوى رد الفعل وجميع الخطط باتت جاهزة ومُهيأ لها".

تواصل جهود تبادل الاسرى

رفضت حماس اقتراحا إسرائيليا لصفقة تبادل أسرى تشمل منح اللقاحات المضادة للكورونا لسكان قطاع غزة والإفراج عن مئات الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية – نتيجة ذلك وصلت

المفاوضات بشأن الصفقة مرة أخرى إلى طريق مسدود، الاعتقاد السائد لدى حماس أن الضغط الداخلي الإسرائيلي سيؤدي إلى خضوع المستوى السياسي لمطالبها.

زار وفد من المخابرات المصرية قطاع غزة، ولأن زعيم حماس في غزة يحيى السنوار مصاب بالكورونا التقى الوفد بنائبه خليل الحية. حضر المصريون وفي جعبتهم اقتراح إسرائيلي هدف إلى كسر الجمود بشأن صفقة جديدة لتبادل الأسرى: تسهيلات إنسانية واسعة النطاق، تزويد قطاع غزة باللقاحات المضادة للكورونا والإفراج عن مئات الأسرى من السجون الاسرائيلية مقابل إعادة الجنود الاسرائيليين القتلى هدار جولدن واورن شاؤوول والمواطنان ابره منغيستو وهشام السيد اللذان تحتجزهما حماس منذ أكثر من 5 سنوات.

مصادر في حماس أخبرت صحيفة الأخبار اللبنانية في 15 ديسمبر الماضي أن إسرائيل قامت وللمرة الأولى بالخروج على توصيات لجنة شمغار ووافقت على الإفراج عن أسرى فلسطينيين لهم علاقة بقتل إسرائيليين غير أن حماس رفضت الاقتراح بشكل قاطع. ولم ترد إسرائيل على الأخبار الواردة في صحيفة الأخبار اللبنانية وحافظت على الغموض لم تؤكد ولم تنفِ غير أن حماس تظهر تشددا وتصميما على المبادئ التي وضعتها في المفاوضات:

1- لا علاقة بين الوضع الانساني الصعب في القطاع وصفقة تبادل جديدة.

2- يجب تنفيذ الصفقة على مرحلتين مثل ما كان الحال عليه في صفقة شاليط وليس مرة واحدة كما تريد إسرائيل.

في المرحلة الأولى تقوم حماس بتزويد إسرائيل بمعلومات حول مصير الأسرى والمفقودين الأربعة مصحوبا بأدلة مقابل الإفراج عن أسرى كبار في السن ومرضى بالإضافة إلى النساء والأطفال.

في المرحلة الثانية تفرج إسرائيل عن نحو ألفي أسير منهم عدة مئات من المحكومين بالمؤبدات وقادة المقاومة من عدة منظمات فلسطينية منهم عباس السيد وعبدالله البرغوثي ،احمد سعدات ومروان البرغوثي واخرين .

مصادر أمنية إسرائيلية علقت على ذلك قائلة أن حماس تريد تنفيذ الصفقة على مرحلتين حتى تدفع إسرائيل الثمن مرتين في موضوع الإفراج عن الأسرى وحتى لو تم استكمال تنفيذ صفقة كهذه في المستقبل لا تريد حماس الالتزام بالتهدئة لفترة طويلة تمتد لسنوات أمام إسرائيل.

يبدو أن المفاوضات وصلت مرة أخرى إلى طريق مسدود اسرائيل فكرت بمحاولة توظيف انتشار الكورونا واقتراح تقديم مساعدات طبية كرافعة مقابل تليين حماس مواقفها غير أن ذلك لا يعني حماس كما تبين.

الخطوط العريضة التي قدمتها إسرائيل لتحريك الصفقة والدفع بها إلى الأمام هي خطيرة ولكنها هدفت إلى كسر الجمود المستمر. ولا يوجد فيه استخلاص للعبر ويتعارض مع توصيات لجنة شمغار التي قالت بأنه لا يجوز استبدال جثث الجنود الاسرائيليين بأسرى أحياء.

وختم بن مناحيم مقاله بدعوة إسرائيل إلى تنفيذ القرارات التي اتخذها الكابينيت قبل سنوات بهدف تكثيف الضغط على حماس لتليين مواقفه مثل تنفيذ عمليات اختطاف قادة كبار من المقاومة واغتيالات وتوصيات أخرى من الأفضل عدم التطرق إليها علنا.

كندا تقدّم للأونروا مساعدة بقيمة 70 مليون دولار أميركي

أعلنت أوتاوا أنّها ستقدّم على مدى السنوات الثلاث المقبلة 90 مليون دولار كندي (70 مليون دولار أميركي) لمساعدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" التي تفاقمت مشاكلها المالية منذ قطعت عنها واشنطن المساعدات في 2018.

وقالت وزارة الخارجية الكندية إنّ هذه المساعدة ستتيح "تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين المعرّضين للخطر في مناطق التدخّل الخمس التابعة للوكالة" وهي الضفة الغربية وقطاع غزة، الأراضي الفلسطينية التي تحتلّها إسرائيل منذ 1967، وسوريا ولبنان والأردن.

وأوضح البيان أنّ هذا التمويل سيمكّن أكثر من نصف مليون فتاة وفتى فلسطيني من الحصول على تعليم أساسي جيّد وسيساعد في تشغيل أكثر من 140 عيادة توفّر الرعاية الصحيّة الأساسية، بالإضافة إلى توفير مأوى وغذاء للأكثر فقراً.

وقالت وزيرة التنمية الدولية الكندية كارينا غولد إنّ "احتياجات اللاجئين الفلسطينيين لا يمكن إنكارها، خاصة في هذا الوقت الذي تتفشّى فيه جائحة: يواجه اللاجئون معدّلات عالية من الفقر وانعدام الأمن الغذائي والبطالة".

وفي 2016 استأنفت الحكومة الليبرالية برئاسة جاستن ترودو مساعدتها لهذه الوكالة الأممية بعد أربع سنوات من وقفها من قبل حكومة المحافظين برئاسة ستيفن هاربر القريب جدّاً من سرائيل؛وبين 2016 و2019، قدّمت كندا ما مجموعه 110 ملايين دولار كندي (85 مليون دولار) من المساعدات المالية للأونروا؛ وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت كندا في نيسان مساهمة مالية طارئة للأونروا بقيمة 1,5 مليون دولار لمساعدتها في التصدّي لجائحة كوفيد-19

أشكنازي: لا يجب العودة للوراء للاتفاق النووي مع إيران

قال وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي أنه يجب ألا تعود الولايات المتحدة الأمريكية مجددا إلى الاتفاق النووي مع إيران؛ وجاء ذلك خلال، خلال استقباله نظيره البرتغالي سانتوس سيلفا ؛ واستعرض أشكنازي خلال اللقاء مع سيلفا الوضع في الشرق الأوسط بعد اتفاقيات التطبيع والمطالبة الإسرائيلية بتجريم حزب الله والاعتراف به كمنظمة إرهابية؛ وقال أشكنازي: "نحن ندرك الحاجة الحقيقية لاعتماد نهج جديد ونموذج مختلف للشراكة بين إسرائيل وهيئات الاتحاد الأوروبي ونحن واثقون من أن البرتغال بصفتها رئيس الاتحاد الأوروبي ، ستتصرف"؛ وأضاف أن "الانتقال من خطاب الضم إلى خطاب التطبيع أدى بعدد من الدول الأوروبية لتغيير أنماط التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأدعو الحكومة البرتغالية للانضمام إلى هذه الموجة"؛وأوضح أن التغييرات التي حدثت في الشرق الأوسط أدت إلى خلق محورين رئيسيين: محور الدول التي اختارت طريق السلام ومحور الدول بقيادة إيران وفروعها الذي يختار الحرب.

وتحدث أشكنازي مع الوزير البرتغالي حول أهمية الصراع في إيران،قائلا: لدينا مصلحة عالمية مشتركة في مواجهة التهديد الإيراني معًا ومنع الترويج لبرنامج أسلحة نووية من شأنه تقويض أمن المنطقة بأسرها ووضع لهجة عدوانية من شأنها تغييرالتوازن في الشرق الأوسط.

وخلص إلى أن "عام 2020 ليس عام 2015، ولا يمكن إعادة العجلة إلى الوراء ولا يجب الرجوع إلى الاتفاق النووي مع إيران بشكله الحالي"؛ وأكد أنه يجب على أوروبا أن تضع مطالب واضحة على إيران تنسجم مع الواقع، وهذا ضروري لخلق مستقبل أكثر أمناً.